حمير الجبري- مدرب التنمية الإدارية البشرية يتحدث لـ(14 أكتوبر):

البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية التي تنتج الظواهر السيئة في المجتمع

مواجهة البطالة يتطلب جهوداً مشتركة وجادة من الحكومة والمجتمع المدني

تمثل البطالة أحد أبرز التحديات التي تواجه الشباب اليمني،ومع انتشـــار البطالة وإتساع رقعتها تتفاقم المشـــكلات التي تخلفهـــا هذه الظاهـــرة الاجتماعية الخطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

صحيفة(14أكتوبر)تناقـــش من خـــلال هذا اللقاء الذي أجرته مـــع الأخ/حمير الجبري مدرب التنمية الإدارية البشـــرية مخاطر هـــذه الظاهرة وتداعياتها علـــى التنمية والمجتمع والحلـــول المقترحة للحد من تفاقمها..فإلى الحصيلة.

إجرى اللقاء/فايزة أحمد مشورة

تدريب وتأهيل العاطلين ضمان للفوز في معركة سوق العمل

■ حمير الجبري

 ما أهم مخاطر البطالة على التنمية والمجتمع؟

من أهم المشاكل الاجتماعية في تدهور الاقتصاد التي تعاني منها البلدان النامية بالذات وبلدان العالم الثالث ما يسمى بالبطالة وهي مرتبطة ارتباطاً بالأشخاص الذين هم من غير أعمال أو مهام يؤدونها ومثل هؤلاء يجدون عندهم وقت فراغ كبيراً جداً وهذا الفراغ لابد أن يستغل أو يستثمر واستغلال هذا الوقت قد يكون إيجابياً أو سلبياً،طبعاً الكثير من الأشخاص يتجهون اتجاهاً سلبياً لاستغلال هذا الوقت حيث يتجهون في أغلب الأحيان إلى التخريب أو تناول المخدرات أو تكوين عصابات سرقة وقد برزت ظاهرة في الوقت الراهن تسمى بالمفهوم العالمي(الإرهاب) ووجدها بعض الأشخاص فرصة للانخراط في صفوفها خاصة صغار السن وضعاف النفوس لأنهم لم يجدوا من يأخذ بيدهم ويدفعهم إلى العمل المثمر ولذلك نجد أن هؤلاء العاطلين عن العمل لا يفكرون في أنه من الممكن أن يتأهلوا ويتدربوا بحيث يحصلون على عمل معين لتغطية أوقات الفراغ الذي يعانون منه،إذاً نستطيع القول إن مخاطر البطالة كبيرة جداً ولابد من وقوف الجميع تكوينات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والقوى الاجتماعية للحد من هذه المخاطر لأن المجتمع بجميع فئاته سيتضرر من المشاكل التي نعززها طابور العاطلين عن العمل وهنا يتوجب على الحكومة أن تضع الحلول الأنية المستقبلية للحد من البطالة بمساندة منظمة المجتمع المدني ورجال الأعمال لأن عواقب مثل هذه الظاهرة كبيرة جداً ربما تشكل عصابات للسرقة وأفعال أخرى.

أهمية التدريب والتأهيل

 ما أهمية التدريب والتأهيل للعاطلين عن العمل؟

منظمات المجتمع المدني تتحمل مسؤوليتها تجاه العاطلين من حيث التوعية بمخاطر هذا المرض الاجتماعي العضال أي البطالة وبأهمية الاستغلال الأمثل لأوقات الفراغ ولطاقة هؤلاء الأشخاص في مجال التدريب،وهناك العديد من المعاهد والمراكز لتنمية القدرات فتحت من أجل المساهمة في الحد من البطالة فعندما يؤهل هؤلاء العاطلون عن العمل ويكسبون مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانيات سيتحول هؤلاء الأشخاص إلى أناس فاعلين في المجتمع لهم قيمتهم ودون شك عندما يشعر الشخص أنه أكتسب مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانيات ستكون شخصيته مختلفة كلياً.

حلول للحد من البطالة

 ما هي الحلول للحد من البطالة من وجهة نظركم؟

الحلول مرتبطة بأكثر من جهة كما ذكرت ولابد من تشارك عدد من الجهات وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها إزاء هذا الموضوع بإيجاد فرص جديدة للعمل في خلال البرامج الاستثمارية كالمشروعات بمختلف القطاعات وطبعاً الدولة ليست القطب الوحيد التي تواجه هذه المشكلة وعلى القطب الآخر المتمثل برأس المال الوطني أن يلعب دوره أيضاً في الحد من البطالة من خلال إشراك هذه العمالة في المشروعات الاستثمارية وعلى التجار أصحاب رؤوس الأموال أن يساهموا بحل المشكلة في إشراك هذه المجاميع في مشروعاتهم وفقاً لمتطلبات هذه المشروعات وإمكانيات هؤلاء الأشخاص.

إذا ما نظرنا إلى الشركات الأجنبية العاملة في بلادنا فلابد أن تضم نسبة من العمالة اليمنية علاوة على نسبة أخرى من الكوادر المؤهلة كما يجب أن تلتزم بعدم جلب عمالة أجنبية إلا للوظائف التخصصية التي لا توجد لدينا ليس ذلك فحسب وإنما أيضاً رؤوس الأموال العربيّة العاملة لدى بلادنا لابد أن تضم أعداداً من العمال والكوادر المحلية وفقاً لاحتياجاتها كما أنه يجب على منظمات المجتمع المدني أن تساهم أيضاً في حل هذه المشكلة إلى جانب المنظمات الأخرى التي تسهم بإقامة مشروعات فردية صغيرة للحد من البطالة والفقر.

دور وسائل الإعلام

 هل دور وسائل الإعلام للتخفيف من البطالة مهم؟

تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في التوعية بجميع أجهزتها المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة لا يقتصر على العمل التوعوي على وسائل الإعلام الحكومية بل أيضاً الصحف الوطنية ينبغي أن تلعب دورها في هذا المضمار سواء من خلال التغطيات الإعلامية في ميادين العمل والجامعات وكذا توعية الشباب بما هو إيجابي وخلاق لأن دور هذه الوسائل توجيهي للرأي العام أي توجهه نحو العمل المثمر وكيف تصنع مواهبه الإبداعية للإسهام في البناء والتنمية.وكذا توجهه نحو تنمية قدراته وتأهيله كفرد يؤثر ويتأثر بالمجتمع ويتفاعل مع قضايا مجتمعه ووطنه.

المؤتمرات السكانية محطات مهمة لتطوير العمل السكاني

أمين عبدالله إبراهيم

مرت عملية إعداد السياسة الوطنية للسكان والتي بلورت موقف بلادنا تجاه مختلف جوانب المشكلة السكانية بعدة مراحل شكلت في مجملها المعرفة التراكمية والخبرات المكتسبة خلال الأعوام الماضية من التطبيق ما جعل الفرصة متاحة في كل مرحلة لإعادة النظر واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وقد بدأ الاهتمام بشكل واضح وملموس بالقضايا السكانية في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ويعتبر انعقاد المؤتمر السكاني الأول عام 1991م وكذا ندوة الإسلام والسكان عام 1989م بمثابة الخطوة العملية الأولى التي كان لها الأثر في الخروج بإستراتيجية وطنية للسكان وإنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة وإرساء القواعد الأساسية للعمل السكاني وتحقيق الكثير على المستويين المركزي والمحلي.

كما كان لوجود الإستراتيجية مع وجود هيئة تعمل على وضع التصورات والمقترحات والحلول والخطط والتنسيق والمتابعة للقضايا السكانية أثر إيجابي كبير في إظهار حجم المشكلة وملامسة الحلول وإحداث توعية فعالة في أوساط كل من صناع القرار والمسؤولين التنفيذيين والمستهدفين وإن بنسب متفاوتة.

أما المؤتمر السكاني الثاني (1996) فقد جاء في ظل وجود العديد من التحولات والتغيرات التي شهدها العالم آنذاك وخاصة في مجال معالجة القضايا السكانية ما تتطلب بالضرورة إجراء تحديث للرؤى والأهداف والسياسات بما يتواءم وينسجم مع تلك التحولات والتطورات والمستجدات التي حدثت في مجال العمل السكانيه فكان لذلك التحديث والتطوير انعكاساته الإيجابية على مستوى معالجة القضايا والمشكلات السكانية من خلال وضع الإستراتيجيات والخطط قصيرة المدى والتي كان يعتقد حينها أن لها فاعلية وأثراً كبيراً في حل المشكلات السكانية غير أنّ التعامل مع الإنسان وإمكانية تغيير بعض السلوكيات مع تطور الاحتياجات يستلزم وجود رؤى وسياسات متوسطة وطويلة المدى إضافة إلى الخطط والسياسات قصيرة المدى ليتم التناغم وملامسة المستجدات وإعطاء فرصة للمراجعات السنوية ومراجعة لكل خمس سنوات.

وبذلك كان للمؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية دور كبير في الخروج برؤية طويلة المدى للفترة2001-2025 م والتي توضحت من خلال الوثائق الصادرة عن المؤتمر السكاني الثالث (2002م) والمتمثلة في الإشكاليات والتحديات، المنطلقات والمبادئ والأهداف، وبرنامج العمل السكاني.

وبعد أن تمت الاستفادة من التجارب والخطوات السابقة التي خاضتها بلادنا في مجال العمل السكاني ومن المستجدات المحلية والإقليمية والدولية وخصوصاً من تجارب الدول الأخرى الناجحة في هذا المجال الحيوي المهم بما يتوافق مع ظروف مجتمعنا اليمني كان لابد من الوقوف مرة أخرى عند محطة سكانية تقويمية جديدة لإعادة النظر في ترتيب أولويات العمل السكاني للمرحلة القادمة وتحديث السياسة الوطنية للسكان وبرنامج عملها بما يتيح ويهيئ الفرصة للتعامل مع كافة الجوانب بما يتناسب مع أهميتها وتأثيرها على الأوضاع السكانية ولهذا جاء انعقاد المؤتمر الرابع للسياسة السكانية المنعقد في صنعاء (ديسمبر 2007م) ليكون بمثابة المحطة الوطنية السكانية الرابعة والذي تولى خلالها مهمة عملية التحديث والتغيير الذي اعتبره خبراء السكان والتنمية في بلادنا أمراً مهماً وضرورياً ينبغي القيام به وذلك وفقاً للمنطلقات والحيثيات والأسباب الآتية:-

- حداثة التجربة التي خاضتها وتخوضها بلادنا في مجال العمل السكاني والتوعية بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة باعتبار أن التجربة جديدة ورائدة وبالتالي فإنها لم تخل من وجود نوع من القصور والصعوبة في تنفيذ كل ما تم التخطيط له سواء على المستوى المركزي أو المحلي.
- تسارع إيقاع تطور الحياة والتغير المستمر في طبيعتها ومتطلباتها ومستجداتها ونوعية مشاكلها الأمر الذي يقتضي ضرورة إجراء عمليات التقويم العلمي والمراجعة والتغيير والتحديث.
- ضرورة تأكيد وزيادة الالتزام السياسي وإشراك المجتمع المدني والأحزاب في مختلف القضايا والمسائل السكانية.
- الحرص على توسيع الشراكة ومشاركة أوسع قطاع من الجهات والمنظمات والمهتمين في سبيل إيجاد الحلول ووضع الرؤى المستقبلية المناسبة لمعالجة الإشكالات القائمة والمتوقعة على المستويين المركزي والمحلي.
- مرونة السياسات والحاجة إلى تغييرها على أساس تجارب العمل وتغير الزمان والواقع وتوسعات الحياة المستمرة.
- تأثر السياسات بالحياة والتنمية داخلياً وخارجياً لذلك فمن الحكمة بل ومن الضرورة الاستمرار في التحديث والتجديد والاستفادة من كل التجارب السابقة ومن تجارب الغير فحياة الأمس ليست كحياة اليوم ولا كحياة الغد.

الصين تحسن تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في المناطق الريفية

 بكين/ شينخوا:

ذكرت لجنة الدولة لتنظيم الأسرة بالصين أن الصين حسنت من تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية لسكان الريف حيث ولد عدد اقل ولكن يتمتع بصحة أفضل من الأطفال خلال الـ30 عاما الماضية.

وذكر تقرير صدر عن اللجنة أن معدل خصوبة المرأة الصينية انخفض إلى ما دون 2 من 5.8 عند بداية تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة في أوائل الثمانينيات.

وأضاف التقرير أن انخفاض معدل الخصوبة ساعد من التخفيف من حدة الضغط الذي يشكله النمو السكاني السريع على البيئة والموارد الطبيعية.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المركزية تعتبر دائما تنظيم الأسرة قضية رئيسية من اجل تنمية المناطق الريفية وتعمل بشكل فعال في مجال توعية سكان الريف وإمدادهم بخدمات إنجابية سليمة.

وقد أقامت اللجنة وفروعها المحلية أكثر من 2600 مركز لخدمات الصحة الإنجابية على مستوى المحافظات وأكثر من 32 ألف من مثل هذه المراكز على مستوى مراكز القرى و700 ألف مركز في القرى لتحسين تنظيم الأسرة في المناطق الريفية.

وأضاف التقرير انه خلال الخطة الخمسية الـ11 (2006 - 2010)، ستستثمر الحكومة المركزية والحكومات المحلية 4.9 مليار يوان (700 مليون دولار امريكى) لتحسين نظام خدمات تنظيم الأسرة ولتقديم خدمات أكثر معيارية لسكان الريف والحضر.

وذكر التقرير أن معدل استخدام وسائل منع الحمل بين سكان الريف وصل إلى 80 في المائة في عام 2008 مع انخفاض معدل وفيات الأمهات والأطفال.

وقد خصصت الحكومة صناديق لتشجيع سكان الريف على إتباع سياسة تنظيم الأسرة. وبنهاية عام 2008، وزعت الحكومة اجمالى 5.2 مليار يوان على 8.33 مليون شخص لمكافأتهم على إتباعهم هذه السياسة.

كما روجت اللجنة لنظام التأمين للأسر ذات الطفل الواحد في 12 مدينة وبدأت في تنفيذ مشروعات تجريبية لنظام المعاشات للأسر الريفية التي اتبعت سياسة تنظيم الأسرة.

وأضاف التقرير أن هذه الإجراءات لم تروج فقط لتنظيم الأسرة في المناطق الريفية، بل ساعدت أيضاً في زيادة دخل المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

قراءة تحليلية لمسار العمل السكاني في اليمن .. نجاحات وإخفاقات (3-3)

العمل السكاني يسير ببطء شديد ولا يخدم أهداف السياسة السكانية

بدر الغشم

في هذه الحلقة الأخيرة من قراءتنا التحليلية لمسار العمل السكاني في بلادنا، نستعرض مسار عمل بعض الجهات المنضوية تحت مظلة المجلس الوطني للسكان وشركا العمل السكانية في بلادنا من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتقييم مستوى أدائها مع الوقوف عند نجاحاتها وإخفاقاتها.

وزارة التربية والتعليم:

تعتبر وزارة التربية والتعليم أحدى أعضاء تكتل المجلس الوطني للسكان ومن خلالها يمكن أن يصل العمل السكاني إلى أرقى مستوياته وأن يحقق المطلوب وفقاً لأهداف السياسة السكانية وباسرع الطرق في حال تفاعلت هذه الجهة مع القضايا السكانية بشكل كبير وتوفرت لديها النية الصادقة لاستيعاب وتقبل برامج وخطط العمل السكاني المرسومة من قبل الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وتنفيذها عملياً وميدانياً على أرض الواقع.

ومع عظمة الدور الذي تقوم به الوزارة في الحقل التربوي والتعليمي لإنشاء وإعداد جيل متعلم وواع متسلح بالعلم والمعرفة فإنه لابد من أن تضع القضايا السكانية على رأس أجندتها ومهامها كون تفاقم المشاكل السكانية له بالغ الأثر بما يشكله من انعكاسات سلبية على كافة المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية علاوة على أن إيجاد الحلول للمشاكل السكانية يخفف من التحديات التي تقف عائقاً أمام التعليم وبخاصة ما يتعلق برفع نسبة الوعي ومحو أمية المجتمع وكذلك الضغوط الواقعة على العملية التعليمية جراء الانفجار السكاني الكبير الذي يتسبب في العجز القائم في عدد المدارس والمدرسين والكتاب المدرسي وغيره والذي لن يتواءم أبداً مع حجم الزيادة السكانية التي يعانيها المجتمع.

وإذا نظرنا إلى المواد السكانية التوعوية التي تتضمنها المناهج التربوية في مراحل التعليم فإنها قليلة جداً ولا يعتمد عليها في الإسهام بشكل كبير في رفع نسبة الوعي لدى الطلاب بالمشاكل السكانية ومن هنا يتضح أن قضايا السكان ليست محل اهتمام كاف من قبل وزارة التربية والتعليم التي تعد عضواً بارزاً في تكتل المجلس الوطني للسكان والمعنية بالنشاء والشباب أكبر شريحة من شرائح المجتمع التي ينبغي أن يتركز عليها وعبرها العمل السكاني التوعوي.

وزارة الشباب:

وبالنسبة لوزارة الشباب والرياضة فإنها لا تختلف عن سابقاتها من الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالسكان من حيث عدم الاهتمام بالقضايا السكانية وتصنيفها في آخر أجندتها ومهامها ورغم العلاقة المباشرة التي تربط الوزارة بالشباب وكونها عضواً في المجلس الوطني للسكان إلا أنها تعقد مؤتمراتها الشبابية وتقيم المخيمات الصيفية وغيرها من الفعاليات الشبابية والرياضة دون أن تكلف نفسها حتى التواصل أو التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وإشعارها بمواعيد هذه الأنشطة والفعاليات ليتسنى للأمانة العامة للمجلس إلقاء محاضرات توعوية قصيرة بقضايا السكان في هذه التجمعات لا تتجاوز مدتها ربع الساعة أو توزيع البروشورات التوعوية التي تصدرها الأمانة العامة المتعلقة بهذه القضايا.

وزارة الأوقاف والإرشاد:

قامت وزارة الأوقاف قطاع التوجيه والإرشاد وكذلك المعهد العالي للتوجيه والإرشاد خلال الثلاث السنوات الماضية بدور توعوي سكاني متنوع يمكن وصفه بالجيد ونفذت العديد من الحملات التوعوية الميدانية للخطباء والمرشدين ويبدو التنسيق بين وزارة الأوقاف والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان هو الأفضل والأبرز والأكثر التزاما واتزاناً من بين الجهات الأعضاء في تكتل المجلس الوطني للسكاني ومهما يكن من أمر أي جوانب قصور فقد استطاعت الوزارة بجهودها التوعوية والإرشاد القائمة إزالة جزء كبير من الصورة المغلوطة عن تنظيم الأسرة التي تشكلت في أذهان بعض خطباء المساجد الذين كانوا يقفون ضد تنظيم الأسرة كما أنها من خلال ما تقوم به من توعية حول هذا الموضوع من منظور ديني قد أسهمت بشكل لأبأس به في توعية وإقناع المواطنين بأن تنظيم الأسرة لا يتعارض مع الدين الإسلامي وتعاليمه.

جمعية رعاية الأسرة:

هي إحدى أعضاء هذا التحالف السكاني وتعتبر جهة مستقلة غير حكومية بحد ذاتها ومتخصصة بتقديم الخدمات الطبية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والمشورة والتوعية السكانية المتعلقة بهذه الجوانب ولها إسهامات كبيرة في هذه المجالات التي تعتبر عصب العمل السكاني فهي تمارس أنشطتها منذ 1976م أي ما قبل تأسيس المجلس الوطني للسكان حتى اليوم ورغم أنها جمعية تهتم برعاية الأسرة وتعتمد على نفسها إلا أن ما قدمته يساوي تقريباً أو يزيد على ما قدمته وزارة الصحة والسكان في هذا الإطار حيث أنها تستهدف الجمهور من خلال المراكز الثابتة التابعة لها في سبع محافظات والعيادات التي تنتقل من محافظة إلى أخرى وتغطي بخدماتها (13) محافظة وتقوم بتزويد المراكز ونقاط التوزيع التابعة للجمعية وغيرها بالخدمات والتي تصل إلى حوالي (270) مركزاً تقريباً في الجمهورية كما أنها تقوم بتقديم وسائل تنظيم الأسرة بأسعار رمزية لتتمكن من مواصلة تقديم الخدمات ودفع رواتب العاملين والإيجارات.

لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات:

وبالتعريج على لجان التنسيق التي شكلت على مستوى أغلب محافظات الجمهورية فتشكيلها يشابه تماماً تشكيل المجلس الوطني للسكان ولا يدري المرء ماذا قدمت هذه اللجان للعمل السكاني فهذه اللجان تتكون على مستوى المحافظات التي شكلت فيها من محافظ المحافظة كرئيس للجنة وعضوية مدير عام مكتب الصحة والسكان بالمحافظة ومديري عموم التربية والأوقاف والإعلام وغيرهم من مدراء عموم المكاتب التنفيذية التابعة للتكتل العام الخاص بالمجلس الوطني للسكان.

ويمكننا القول إن أغلب هذه اللجان لم تقدم للعمل السكاني أي شيء منذ تأسيسها إلا ما ندر فأعضاء هذه اللجان منشغلون بمهامهم الأساسية التنفيذية فقط وليس من المبالغة إن قلنا إن بعض روساء هذه اللجان وبعض الأعضاء لا يعرفون مهامهم ولا مهام المجلس الوطني للسكان المحسوبين عليه فمتى يجتمعون وماذا يناقشون وماذا حفظوا للعمل السكاني في محافظاتهم باستثناء محافظتي لحج وتعز في ظل عدم توفر الإمكانيات والنية الصادقة وضعف وغياب التنسيق بين كبار أعضاء تحالف المجلس الوطني للسكان.

من هنا ومن خلال القراءة التحليلية لمسار العمل السكاني يتضح جلياً أن العمل السكاني في بلادنا يسير ببطء شديد ولن يخدم ويحقق أهداف السياسة السكانية وإذا بقي الحال كما هو عليه من تشتت للعمل السكاني وتراخ في التنسيق بين الجهات الأعضاء في تحالف المجلس الوطني للسكان واستحالت أن تتوحد جهودهم وخطابهم بعمل موحد يلبي الطموح في البلاد تسير في طريق مليء بالتحديات والمخاطر التي ستربك البلاد والعباد وإذا لم تسند مهمة العمل السكاني (مستقبلاً وقريباً) إلى جهة سكانية واحدة مستقلة بذاتها تتحمل كافة المسؤوليات أمام هذه القضايا وتكون هي المخططة والمشرفة والمنفذة لكافة الأنشطة السكانية التوعوية وتتحمل المسؤولية الكاملة عن أي تقصير تجاه العمل السكاني والتوعوية فإننا لن نحقق أهداف السياسة السكانية ولابد أن تتعاون مع هذه الجهة كافة الجهات بصورة صادقة وملموسة وبخاصة وزارات التربية الإعلام التوجيه والإرشاد ولكم أن تتصوروا مستقبل العمل السكاني كيف سيكون لوتم العمل بهذه الصورة وتبنته جهة واحدة ونفذته وأشرفت عليه وأخرجته عبرها بالتعاون مع الجهات الثلاث المذكورة آنفاً.

قد تكون هذه الرؤية غير صائبة منطقياً في نظر البعض أو أنها قد تتسبب في حرمان جهات محسوبة على العمل السكاني من الغنائم التي رصدت في موازناتها أو التي يقدمها المانحون للعمل السكاني إلا أن دراسة هذه الفكرة أو الرؤية أو التفكير فيها لا يفسد للود قضية وإن كانت روية صائبة وتم دراستها وقبولها وأخذها ما خذ الجد فسيكون العمل السكاني والوطني هو المستفيد الأول والأخير فلا نعتقد أن أي من الدول الأخرى ممن لها باع طويل وحققت نجاحات كبيرة في ميدان العمل السكاني تعاني هذا التشتت في العمل السكاني الذي نعانيه أو أنها تجمع أكثر من (15) وزارة وجهة كحلف سكاني لمواجهة المشاكل السكانية مثل الذي لدينا.